



الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

توفر البيانات اللازمة لتطبيق نظام الحسابات
القومية في منطقة الاسكوا



- إن توفر الحسابات القومية هو شرط مسبق لإدارة جيدة للاقتصاد الكلي ولصنع السياسات المرتكزة على الأدلة؛
- يمكن للتقديرات أن يكون لها تأثير فوري على سلوك مختلف الجهات الفاعلة في الاقتصاد القومي والاقتصاد العالمي؛
- في دورتها الرابعة والثلاثين، عام 2003، صادقت اللجنة الإحصائية على نطاق عملية التحديث لنظام الحسابات القومية (SNA) لعام 1993؛
- أدخل نظام الحسابات القومية (SNA) لعام 2008 تغييرات و مضمون جديد على كل أجزاء النظام تقريباً؛
- على الرغم من تطوير معايير جديدة للحسابات القومية، إلا أنه حتى الآن ما زالت العديد من بلدان غرب آسيا في وضع لا يمكنها من خلاله الامتثال للحد الأدنى لمتطلبات المعايير السابقة، أي نظام الحسابات القومية (SNA) لعام 1993؛
- إن النقص في مصادر البيانات المتوفرة هو أحد العقبات الرئيسية أمام تنفيذ نظام الحسابات القومية (SNA) لعام 1993 في المنطقة.

الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية

➤ يقتضي الحصول على إحصاءات اقتصادية متكاملة "إحصاءات ضمن إطار مفاهيمي واحد وخالية من التناقضات الإحصائية"، تناسق المفاهيم الإحصائية الاقتصادية، تصميم عمليات إنتاج إحصائية وتقوية الترتيبات المؤسسية الداعمة.

- يجب أن يتم تكامل الإحصاءات الاقتصادية على ثلاثة أبعاد: أفقي، عامودي وزمني:
- أفقي: التوفيق ما بين مصادر البيانات المتعددة حول الإنتاج، التجارة، العمل والاستهلاك عبر حسابات الاقتصاد الكلي؛
- عامودي: التوفيق ما بين بيانات المصدر ضمن حسابات الاقتصاد الكلي؛
- زمني: التوفيق ما بين الإحصاءات الاقتصادية قصيرة المدى والإحصاءات الاقتصادية الهيكلية.

➤ إن نظام الحسابات القومية هو الإطار المفاهيمي المشترك الذي يؤمن تكامل الإحصاءات الاقتصادية؛

➤ يُسهّل هذا النظام تجميع وعرض البيانات في شكل مصمم لأغراض التحليل الاقتصادي، صناعة القرار وصنع السياسات، كما أنه النقطة المرجعية الرئيسية لمعايير الإحصاءات المرتبطة به؛

➤ يمكن تقييم حالة الإحصاءات الاقتصادية على مستوى البلد على أساس الإمتثال للإطارين التاليين:

1. إطار مراقبة الحسابات القومية:

- الإمتثال مع ست معالم لتنفيذ نظام الحسابات القومية؛
- الحد الأدنى للمتطلبات ومجموعات البيانات الموصى والمرغوب بها؛

2. إطار صندوق النقد الدولي (IMF) لتقييم نوعية البيانات (DQAF).

- ضمانات البيانات؛
- سلامة المنهجية؛
- الدقة والموثوقية؛
- والمنفعة؛
- سهولة الاطلاع.

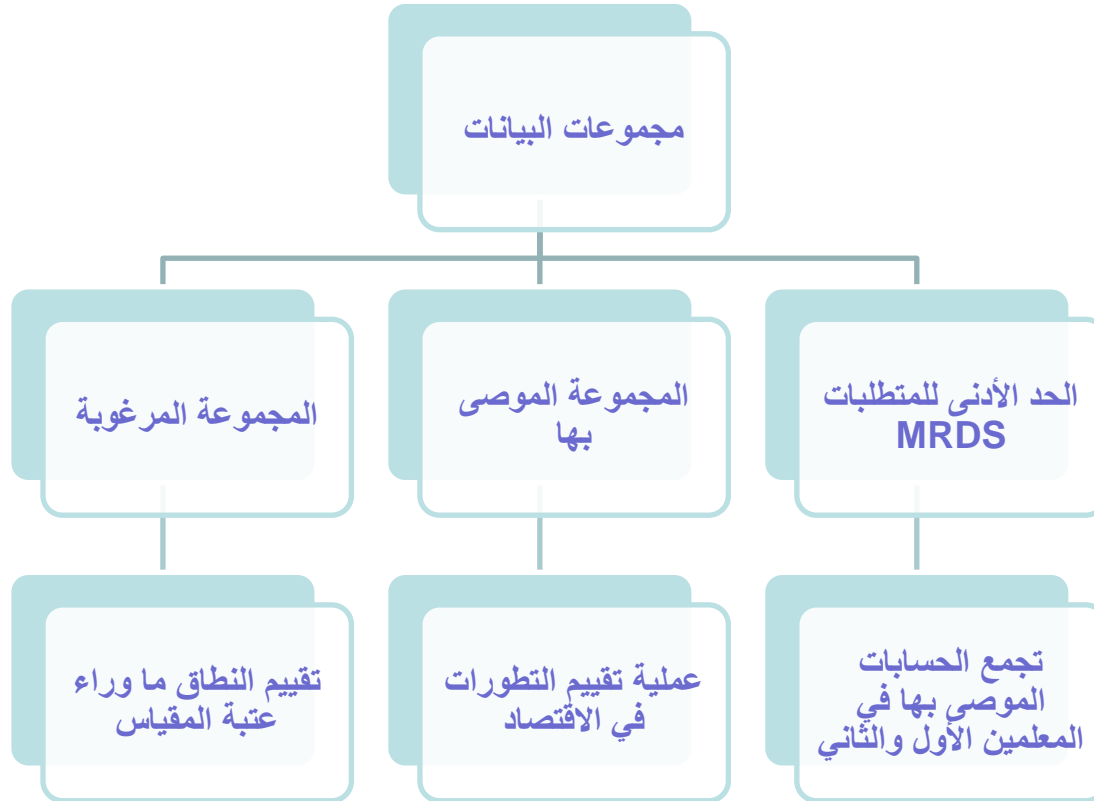
➤ ميزات مقياس المعالم

- تقديم بعض التوجيهات للبلدان التي تعتبر توسيع نطاق تغطية حساباتها القومية متماشياً مع نظام (SNA)؛
- تأمين أداة مراقبة أو رصد تسمح بقياس مستوى تطوّر الحسابات القومية في أوقات مختلفة من الزمن.

➤ محدودية مقياس المعالم

- قد تتخذ بعض البلدان المعالم لتمثيل الترتيب الذي يجب من خلاله أن يتم الوصول إلى إضافات الحسابات القومية؛
- يمكن للمعالم أن تعطي انطبعا خاطئاً عن درجة تنفيذ نظام الحسابات القومية (SNA)؛
- لا تشير إلى المسائل المفاهيمية أو النوعية للحسابات.

- ثلاث مجموعات من البيانات
- الحد الأدنى لمتطلبات مجموعة البيانات (MRDS)؛
 - مجموعة البيانات الموصى بها؛
 - مجموعة البيانات المرغوبة.



البيانات ذات الصلة	نظم البيانات التكميلية	مراحل التنفيذ
	<ul style="list-style-type: none"> • البيانات الأساسية عن الإنتاج والاستهلاك والمبيعات والاستثمار والصادرات والمستوردات • الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمنتج • ميزان المدفوعات وحساب السلع والخدمات • احصاءات المسح النقدي 	<p>مراحل ما قبل التنفيذ</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • جداول العرض والاستخدام • ميزان المدفوعات: الحسابات الجارية والرأسمالية والمالية • إحصاءات مالية الحكومة 	<p>المعلم 1 المؤشرات الأساسية للناتج المحلي الاجمالي GDP بالاسعار الجارية والثابتة حسب منهج الانفاق و حسب منهج الانتاج</p>
<p>الحسابات القومية الفصلية حسابات إقليمية الحسابات التابعة للبيئة وحسابات تابعة أخرى جداول المدخلات والمخرجات</p>	<ul style="list-style-type: none"> • إحصاءات التكوين الرأسمالي • موقف الاستثمار الدولي • المعاملات والأرصدة في الأصول والخصوم • الاحصاءات النقدية والمالية 	<p>المعلم 2 اجمالي الدخل القومي ومؤشرات أولية أخرى • حساب بقية العالم الحساب الخارجي للدخول الأولية والتحويلات الجارية حساب رأس المال والحسابات المالية</p>
<p>كما في المعلم 2</p>	<p>كما في المعلم 2</p>	<p>معلم 3 الخطوة الأولى لتركيب الحسابات القطاعية: • حساب الإنتاج لجميع القطاعات • الحسابات التالية لقطاع الحكومة العامة - حساب توليد الدخل - حساب تخصيص الدخل الأولي، - الثانوية توزيع الدخل - حساب استخدام الدخل المتاح، - حساب رأس المال - الحساب المالي</p>

البيانات ذات الصلة	نظم البيانات التكميلية	مراحل التنفيذ
كما في المعلم 2	كما في المعلم 2	<p>معلم 4</p> <p>الخطوة المتوسطة الأولى لتركيب الحسابات القطاعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحسابات التالية لجميع القطاعات المؤسسية - حساب توليد الدخل - حساب تخصيص الدخل الأولي، - الثانوية توزيع الدخل - حساب استخدام الدخل المتاح، - حساب رأس المال
كما في المعلم 2	كما في المعلم 2	<p>معلم 5</p> <p>الخطوة المتوسطة الثانية لتركيب الحسابات لجميع القطاعات المؤسسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحساب المالي
كما في المعلم 2	كما في المعلم 2	<p>معلم 6</p> <p>الخطوة الأخيرة لتركيب الحسابات لجميع القطاعات المؤسسية</p> <ul style="list-style-type: none"> • تركيب حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول • الميزانيات العمومية



نطاق التنفيذ لعام 2008 نظام الحسابات القومية - مجموعات البيانات

الحسابات ربع السنوية	الحسابات السنوية	
----------------------	------------------	--

الناتج المحلي و القيمة المضافة والعمالة

الحد الأدنى من المتطلبات	الحد الأدنى من المتطلبات	الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة حسب نهج الانتاج و نهج الانفاق
الحد الأدنى من المتطلبات-اختياري	الحد الأدنى من المتطلبات	الانفاق على الناتج المحلي- أسعار جارية
الحد الأدنى من المتطلبات-اختياري	الحد الأدنى من المتطلبات	الانفاق على الناتج المحلي- أسعار ثابتة
الحد الأدنى من المتطلبات-اختياري	الحد الأدنى من المتطلبات	الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي – أسعار جارية
الحد الأدنى من المتطلبات-اختياري	الحد الأدنى من المتطلبات	الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي – أسعار ثابتة
موصى به	الحد الأدنى من المتطلبات	الناتج المحلي حسب مكونات الدخل – أسعار جارية
موصى به	الحد الأدنى من المتطلبات	العمالة حسب النشاط الاقتصادي

الحسابات المتكاملة والجداول المساعدة بما في ذلك الحسابات التابعة

الحد الأدنى من المتطلبات	الحد الأدنى من المتطلبات	الحسابات على مستوى الاقتصاد الكلي حتى صافي الاقتراض والاقتراض
مرغوب به	موصى به	جداول العرض والاستخدام
	موصى به	تصنيف الانتاج ووالقيمة المضافة حسب الانشطة والقطاعات المؤسسية
	موصى به	حسابات السياحة والبيئية وغيرها من حسابات اقتصادية واجتماعية

تصنيف النفقات حسب الأغراض

	موصى به	الانفاق على الاستهلاك النهائي الحكومي بالاسعار الجارية والثابتة
	موصى به	الانفاق على لاستهلاك النهائي الفردي بالاسعار الجارية والثابتة
		تصنيف الاستهلاك الوسيط والنهائي في كل القطاعات حسب الغرض



نطاق التنفيذ لنظام الحسابات القومية 2008 - مجموعات البيانات

الحسابات ربع السنوية

الحسابات السنوية

الحسابات حسب القطاعات المؤسسية (حتى صافي الإقراض)

الحد الأدنى من المتطلبات

الحد الأدنى من المتطلبات

حسابات بقية العالم (حتى صافي الإقراض)

موصى به

الحد الأدنى من المتطلبات

حسابات قطاع المشروعات غير المالية (حتى صافي الإقراض)

موصى به

الحد الأدنى من المتطلبات

حسابات قطاع المشروعات المالية (حتى صافي الإقراض)

موصى به

الحد الأدنى من المتطلبات

حسابات قطاع الحكومة العامة (حتى صافي الإقراض)

موصى به

الحد الأدنى من المتطلبات

حسابات قطاع الأسر المعيشية (حتى صافي الإقراض)

موصى به

الحد الأدنى من المتطلبات

حسابات قطاع الامؤسسات التي لاتهدف للربح وتخدم الأسر (حتى صافي الإقراض)

الحساب المالي

مرغوب به

موصى به

الحساب المالي لجميع القطاعات المؤسسية

الميزانيات العمومية وحساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول

مرغوب به

موصى به

الميزانيات العمومية وحساب اعادة التقييم وحسابات التغيرات الأخرى في حجم الأصول لجميع القطاعات المؤسسية

مواطن الضعف في منطقة غرب آسيا

- نقص في عدد الموظفين المؤهلين
- ضعف في استخدام التقنيات الإحصائية
- نقص في مصادر البيانات المتوقعة
- مشاكل في إتباع التصنيفات الموصى بها

على مستوى أكثر عمقاً:

- عدم توفر الموارد الكافية المخصصة لجمع وتصنيف الإحصاءات الاقتصادية الأساسية
- ضعف في الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية تعرقل التنسيق بين وكالات مصادر البيانات
- عدم الإدراك الكامل لصانعي القرارات لأبعاد الأولوية الخاصة بتوفير المؤشرات الاقتصادية الأساسية

نقص في عدد الموظفين المؤهلين

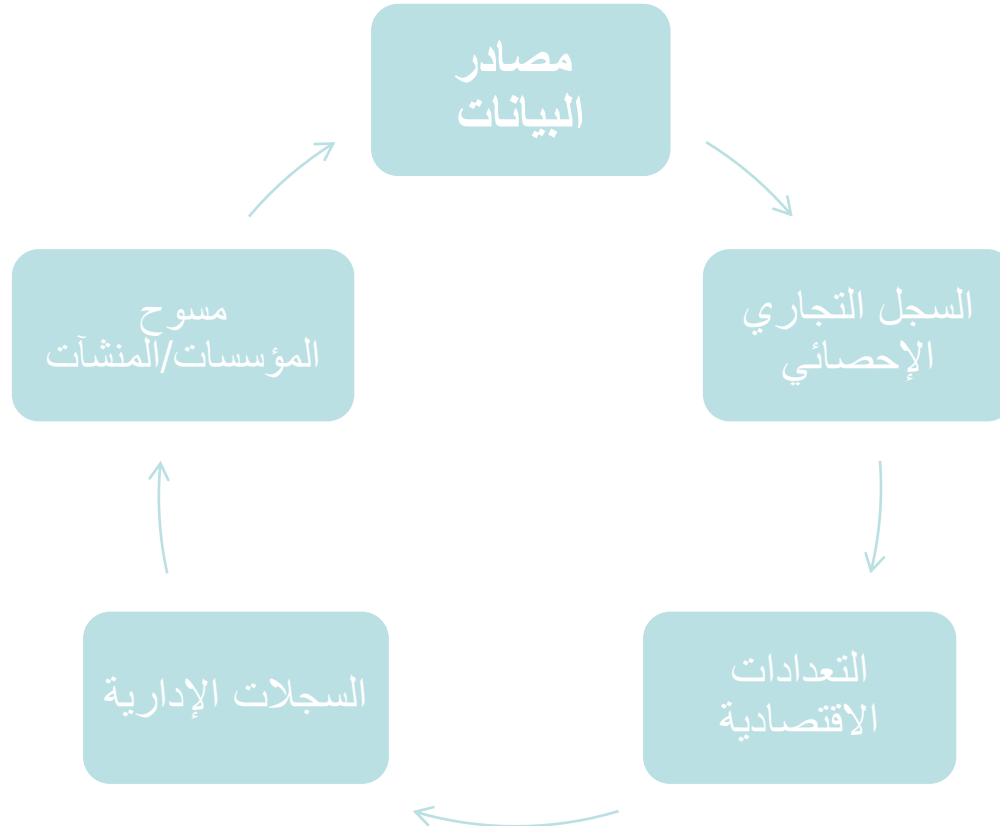
نقص في التدريب

نقص في التطبيق العملي

نقص في التدريب العملي المهني المكتسب خلال العمل

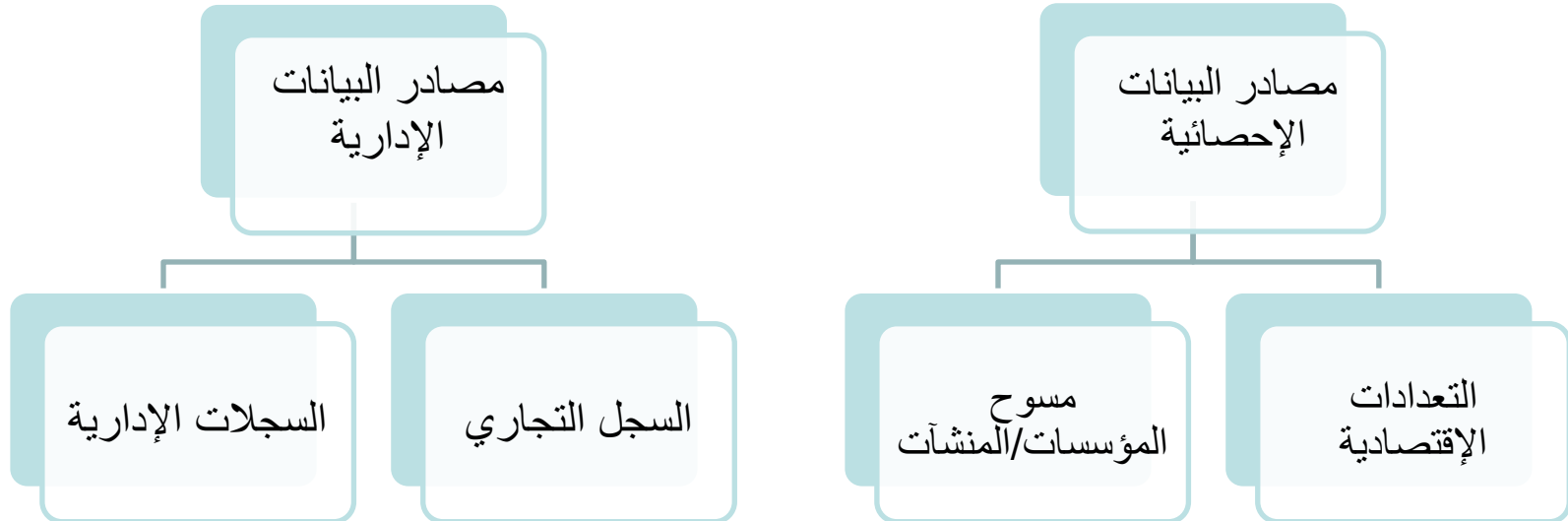
نقص في أعداد الموظفين وارتفاع نسبة التغيير الوظيفي

- محدودية مصادر البيانات
- عدم وجود برامج شاملة لجمع البيانات
- عدم وجود أو ضعف السجل التجاري الإحصائي



➤ فئتين أساسيتين من مصادر البيانات

- مصادر البيانات الإحصائية التي تقوم بتأمين البيانات المجمعة خصيصاً لأغراض إحصائية مثل التعداد السكاني و مسح البيانات؛
- مصادر البيانات الإدارية التي تقوم بتأمين بيانات أنشئت أصلاً لأغراض مختلفة عن غرض إنتاج بيانات إحصائية.



➤ هي المصدر الأهم لتجميع إحصاءات الحسابات القومية

➤ المزايا الرئيسية

- التخطيط، تنفيذ المسوح، تجميع البيانات والإجراءات العملية هي تحت سيطرة المكتب الإحصائي نفسه
- ضمان مكتب الإحصاء بأنّ البيانات التي يجمعها هي بيانات سرية ولن يتم استخدامها لغير الأغراض الإحصائية

➤ بعض السيئات

- كثافة الموارد المطلوبة
- عبء إضافي على المجيب
- معدلات عدم إجابة عالية
- أخطاء في المعاينة

تشكل التعدادات (الاقتصادية/الزراعية/السكانية)، مسوح المؤسسات، مسوح الأسر، مسوح الأسعار إلخ... الأمثلة الأنسب عن المصادر الإحصائية.

- يتم وضع مصادر البيانات الإدارية كاستجابة للتشريع أو النظام
- يؤمن السجل والبيانات مرجعاً للمكاتب الإحصائية كمصدر إداري
- يمكن الحصول على بيانات معينة من موردي البيانات من القطاع الخاص

➤ المزايا الرئيسية

- تغطية جيدة مع إدراك مستوى عدم إجابة منخفض
- تجنب عبء الإجابة
- أقل كلفة
- أخطاء أقل من أخطاء المعاينة في المسح
- مراجعة من قبل السلطات الإدارية

➤ بعض السيئات

- احتمال التناقض بين المفاهيم الإدارية والمفاهيم الإحصائية
- ضعف التكامل مع بيانات أخرى للنظم الإحصائية
- المخاطر المتعلقة بثبات البيانات نتيجة لتغيير التشريعات
- القيود القانونية في ما يتعلق بالإنفاذ والسرية

تشكل سلطات الضرائب، سلطات الجمارك، سجلات الضمان الاجتماعي إلخ... الأمثلة الأنسب عن المصادر الإدارية.

➤ التصنيفات هي عنصر أساسي في تجميع المؤشرات الإحصائية
➤ تبني فرضية تجميع الحسابات القومية على أن مصادر البيانات يجب أن تتكيف وتجمع وفقا للتصنيفات الدولية

➤ بعض التصنيفات الرئيسية:

- التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC, Rev.4) (تصنيف حسب نوع النشاط الاقتصادي)
- التصنيف المركزي للمنتجات (CPC Ver.2) (تصنيف مستند على الخصائص الفيزيائية للسلع)
- التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC Rev.4) (تصنيف مستند على طبيعة البضائع والمواد المستخدمة في الإنتاج)
- تصنيفات النفقات حسب الغرض
- تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض (COICOP)
- تصنيف وظائف الحكومة (COFOG)
- تصنيف المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (COPNI)
- تصنيف نفقات المنتجين بحسب الغرض (COPP)

➤ متطلب أساسي لوضع استراتيجية لتطبيق الحسابات القومية

- وفقا لتوصيات اجتماع خبراء الحسابات القومية السابق في مسقط
- وفقا لتوصيات فرقة العمل المعنية بالحسابات القومية ISWGNA
- التعرف على مواطن الضعف والقوة

➤ متطلب أساسي لتحسين النظام الاحصائي بشكل عام

- معظم الاحصاءات ذات علاقة مع الحسابات القومية – ضمان تناسقها مع الحسابات القومية
- اعداد الحسابات التابعة- البيئة، السياحة.....الخ
- ضمان الاستمرارية في إعداد الحسابات وتطويرها في المستقبل

متطلبات وضع الاستراتيجيات

- القيام بإجراء تقييم شامل لجميع جوانب العمل الإحصائي ومن أهمها
 - الإطار المؤسسي – بين الأقسام المختلفة في الأجهزة الإحصائية وعلاقتها مع الجهات ذات العلاقة
 - البنية التحتية – السجلات الإحصائية، العلاقات مع المستخدمين والمزودين للبيانات
 - القدرة على تنفيذ المسوح الاقتصادية والأسرية
 - القدرة على النفاذ إلى البيانات الإدارية لضمان الاستفادة منها- التنسيق، التصنيفات، التعاريف.. الخ.
 - توفر الكوادر الفنية المؤهلة – التدريب، المؤهلات
 - استخدامات البرمجيات والتقنيات- البرامج الجاهزة أو البرامج التي يتم تجهيزها ذاتيا
 - المشاركة في الأنشطة الدولية ومدى الاستفادة منها فنيا وماديا
 - درجة الثقة في الإحصاءات الوطنية وبالأخص الحسابات القومية- سبل تفعيلها

التركيز على وضع دول المنطقة في المجالات التالية

أولا السجل الإحصائي للإعمال – المنشآت، المؤسسات، الوحدات الاقتصادية ... الخ

- التغطية (القطاع الرسمي/غير الرسمي) (صغيرة/كبيرة) (منشآت/مؤسسات) (الأنشطة الاقتصادية زراعة، خدمات...الخ)

(المناطق الحرة والخاصة)

- التصنيفات المعتمدة

- المتغيرات التي يتضمنها

* البيانات التعريفية: العنوان، الإسم، النشاط الاقتصادي، المنطقة، مسك دفاتر...الخ

* الخصائص الديموغرافية – تاريخ الإنشاء، تاريخ بدء العمل ...الخ

* حجم رأس المال ونسب المساهمة (أجنبي و محلي)

* مؤشرات الأداء، مبيعات و إيرادات ...الخ

- طرق التحديث المستخدمة – هل هي مناسبة أم بحاجة إلى تطوير

ثانياً: المسوح الاقتصادية

- المنهجيات المستخدمة – التحضير، التوقيت، فترة الإسناد الزمني
- مدى تلبيتها لمتطلبات مستخدمي البيانات
- النطاق (رسمي/غير رسمي) (عام وخاص)
- التغطية (كبيرة وصغيرة) (جغرافية – المناطق الحرة والخاصة)
- دورية المسوح (سنوي، ربعي – ضمان التناسق)
- الاستثمارات المستخدمة (درجة العبء على المستجيب) (طويلة/ مختصرة) (المفاهيم المستخدمة)
- آليات ضمان التناسق بين المسوح المختلفة وخاصة عند اختلاف الدورية (ربعي مع سنوي)
- تناسقها مع مسوح الأسعار والأحجام (PPI و IPI)
- درجة كفايتها لتوفير البيانات اللازمة (البيانات المالية للصغيرة، التكوين الراسمالي وغيرها)
- هل نحتاج مسوح إضافية (تكوين رأسمالي ، مسوح عرضية Adhoc surveys لجداول العرض والاستخدام مثلاً)

ثالثا: مسح الأسعار والإحجام

➤ التغطية

الأنشطة الاقتصادية

القطاعات (عام وخاص)

➤ الدورية

➤ أهميتها ومدى استخدامها في تقديرات الناتج المحلي

➤ تناسق نتائجها مع نتائج المسوح الاقتصادية – ربع السنوية والسنوية

➤ المنهجيات المستخدمة

المتطلبات الأساسية لتطبيق النظام

- ✓ توفر الأطر الإحصائية المناسبة
 - أطر إحصائية للمنشآت – لإعداد التقديرات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية
 - أطر إحصائية للوحدات المؤسسية – لإعداد الحسابات حسب القطاعات المؤسسية
 - أطر إحصائية لجمع بيانات أخرى – تكوين رأسمالي، حسابات تابعة، تقديرات ربع سنوية
 - أطر إحصائية لتنفيذ مسح الأسر المعيشية
- ✓ القدرة على اكتساب مهارات من قبل الكوادر المحلية
- ✓ توفير الموارد المالية لتنفيذ المسوح
- ✓ تنفيذ مسح اقتصادية شاملة
 - سحب العينات المناسبة
 - وضع المنهجية المناسبة
 - تصميم الاستثمارات المناسبة
 - وضع اساليب التدقيق لجميع مراحل المسوح
 - وضع آليات مناسبة لاستخراج النتائج
 - تحديد الفئات المستهدفة
- ✓ تنفيذ مسح لإعداد الأرقام القياسية للأسعار والأحجام
 - WPI IPI PPI CPI
 - الأرقام القياسية للتجارة الخارجية
- ✓ توفر إحصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة حسب متطلبات النظام
 - ميزان المدفوعات حسب الطبعة السادسة أو الخامسة
 - إحصاءات مالية الحكومة حسب دليل GFS النهائي

السجل الإحصائي (الأطر)

خصائص السجل الإحصائي المطلوبة للأنشطة والقطاعات المؤسسية

- شامل جميع المنشآت العاملة في جميع الأنشطة الاقتصادية
- شامل لجميع الوحدات المؤسسية العاملة في الإقتصاد
- الوحدات الانتاجية الأخرى - غير الرسمية
- تحتوي على المتغيرات والمعلومات اللازمة لسحب العينات الممثلة حسب متطلبات نظام الحسابات القومية
 - معلومات لربط المنشآت بالمؤسسة الام أو المكاتب المشرفة عليها
 - أعداد العاملين، المبيعات، الإيرادات، رأس المال، غيرها من المتغيرات ؟؟؟؟ (هل هناك حاجة للمزيد)
 - بيانات تعريفية (رقم وطني، عنوان، وصف للنشاط... الخ)
 - معلومات ديموغرافية - تاريخ بدء الإنتاج، تواريخ التوقف عن العمل.. الخ
 - وصف واضح للنشاط الذي يتم مزاولته
- المصادر الممكنة لإعداد هذا السجل
 - تجميع للسجلات الإدارية من الجهات الحكومية أو غير الحكومية - وزارة الصناعة ووزارة الزراعة وغيرها من الجهات ذات العلاقة بتنظيم الأنشطة والإنتاج
 - التعدادات الخاصة بالمنشآت
 - مصاحبة للتعداد السكاني
 - تعداد مستقل
 - بيانات ادارية - رخص مهن، رخص مزاوله مهنة، سجل الضرائب، سجل الضمان الاجتماعي
 - خليط من المصادر السابقة

الأطار المستند إلى السجلات الادارية

- التوصيف غير كافي لتحديد التصنيف المناسب على مستويات تفصيلية
- معايير احتساب المتغيرات التي يتم توفيرها لا تتناسب مع مفاهيم الحسابات القومية او أنها غير واضحة
- العناوين غير واضحة
- عدم القدرة على التأكد من حداثة هذ السجلات
- عدم التأكد من شمولية هذه الاطر
- عدم توفر المعلومات الكافية المطلوبة لسحب العينات الممثلة - أعداد العاملين، المبيعات، رأس المال

الإطار المستند إلى التعداد المصاحب للتعداد السكاني

- التوصيف غير كافي – لكونه نشاط ثانوي لتعداد السكان
- المتغيرات المتضمنة ليست كافية- لكونه نشاط ثانوي لتعداد السكان
- الفترة طويلة بين تعداد وآخر
- قد لا يشمل مناطق معينة كالمناطق الحرة والخاصة

الإطار المستند إلى تعداد مستقل

- الفترة طويلة بين تعداد وآخر
- التكلفة عالية
- الحاجة إلى موارد بشرية

الإطار المستند إلى مصادر ادارية

- صعوبة الحصول على المعلومة اللازمة – عدم احتوائها على هذه المعلومات
- صعوبة تحديد المنشآت العاملة
- عدم امكانية حصر المنشآت التي تخرج من السوق
- عدم امكانية حصر المنشآت التي تغيير نشاطها
- احتمال وجود ازدواجية – عند تغيير الملكية و صدور رخصة جديدة لنفس المنشأة بأسم مالك جديد

الخيار الأول

التنسيق مع الجهات المشرفة على السجلات الإدارية لتطويرها بما يتلائم مع متطلبات الإحصاء وخاصة

- توفير مؤشرات عن حجم المنشآت
- توفير بيانات عن متغيرات تساعد في تقسيمها إلى مجموعات متجانسة – أعداد عاملين، مبيعات
- ضمان أن تكون المفاهيم المستخدمة بالسجلات متلائمة مع المتطلبات الإحصائية
- تطابق التصنيفات المستخدمة مع التصنيفات الدولية ISIC Rev4
- وضع آلية مناسبة للتحديث – رقم وطني، متابعة تغيير النشاط والخروج من السوق

الخيار الثاني

إنشاء سجل إحصائي استنادا إلى تعداد خاص بالمنشآت

➤ المتغيرات المطلوبة لتقسيم المنشآت ضمن طبقات متجانسة متوفرة بشكل أكبر

➤ العناوين واضحة

➤ القدرة على اختيار التصنيفات المناسبة

➤ تطبيق التصنيفات بشكل أدق

➤ يمكن وضع روابط تعريفية بين المنشآت والمؤسسات التي تملكها بسهولة

➤ يمكن وضع معايير لتقسيم الاقتصاد إلى قطاعات مؤسسية

الإطار المستند إلى التعداد المصاحب للتعداد السكاني

- التوصيف غير كافي – لكونه نشاط ثانوي لتعداد السكان
- المتغيرات المتضمنة ليست كافية- لكونه نشاط ثانوي لتعداد السكان
- الفترة طويلة بين تعداد وآخر
- قد لا يشمل مناطق معينة كالمناطق الحرة والخاصة
- أخرى ؟؟؟؟



الإطار المستند إلى تعداد مستقل

➤ الفترة طويلة بين كل تعداد وآخر

➤ التكلفة عالية

➤ الحاجة إلى موارد بشرية

الإطار المستند إلى مصادر ادارية

- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة – نتيجة لعدم احتوائها على هذه المعلومات
- صعوبة تحديد المنشآت العاملة
- عدم امكانية حصر المنشآت التي تخرج من السوق
- عدم امكانية حصر المنشآت التي تغيير نشاطها
- احتمال وجود ازدواجية – عند تغيير الملكية و صدور رخصة جديدة لنفس المنشأة بأسم مالك جديد

التحدي الأساسي المتعلق بالخيار الثاني

إيجاد آلية مناسبة للتحديث

التوصيات المقترحة

✓ إجراء مسح مكانية (عينة من المناطق الاحصائية التي تتركز فيها المنشآت)

الفوائد المتوقعة

- رصد المنشآت الجديدة
- رصد المنشآت الخارجة من السوق
- رصد التغيرات في أنشطة المنشآت
- جمع بيانات عن المنشآت قيد التأسيس – إطار مهم لتنفيذ مسح خاصة بالتكوين الرأسمالي
- جمع بيانات عن الأبنية قيد التنفيذ- إطار لأنشطة التشييد والبناء

✓ الاستناد إلى المصادر الإدارية ومعلومات يمكن جمعها أثناء تنفيذ المسوح الاقتصادية

لا ضمانات لتحقيق الشمولية

➤ ما هي المصادر الممكنة لإعداد السجل الإحصائي في المنطقة في ضوء الواقع الإحصائي؟

➤ كيف يمكن إيجاد الروابط التعريفية بين المنشآت والمؤسسات التي تتبع لها - وضع دولة الإمارات مثلا

➤ ما هو الأسلوب الأمثل لتحديث الأطر الإحصائية

➤ من سيقوم بعملية التحديث هل هو القسم أم الشعبة المختصة ضمن الجهاز الإحصائي أم القيام بتحديث الإطار الخاص بكل نشاط من قبل القسم المعني به

➤ ما هي المتغيرات الواجب توفرها في السجل الإحصائي

✓ المبيعات (أنشطة التجارة والخدمات)

✓ أعداد العاملين

✓ رأس المال

✓ نسبة المساهمة الأجنبية

✓ خصائص أخرى

✓ الملكية (عام/ خاص)

- الأنشطة التي تشملها المسوح – مدى التفاوت بين الدول في المنطقة
- ما هي الحلول الممكنة لتوفير البيانات عن الأنشطة غير المشمولة بالمسوح الاقتصادية
- ما هي الحسابات التي يمكن إعدادها في حال عدم توفر المسوح الاقتصادية
- تغطية منشآت ومؤسسات القطاع العام هل يتم عن طريق المسوح أم البيانات الإدارية
- هل يتم شمول القطاع غير الرسمي بالمسوح الاقتصادية؟
- ما هي الأنشطة غير الرسمية التي لا يتم تغطيتها وما هي الاساليب المتبعة لتغطيتها؟
- هل المفاهيم المستخدمة في الاستثمارات مناسبة أم أنها بحاجة لتخفيف العبء على المستجيبين؟
- كيف يمكن زيادة الجهات المستفيدة من هذه المسوح وخاصة القطاع الخاص؟
- هل من المناسب أن يكون حجم الاستثمار المستخدمة متناسبة مع درجة تطبيق النظام ويراعي حجم المنشآت؟
- ما هي المنهجية المناسبة لتنفيذ المسوح – سنزي، ربعي، الاسناد الزمني

توصيات مقترحة للنقاش

استثمارات المسوح

- ✓ استخدام المصطلحات ومفاهيم المحاسبة التجارية بديلا عن مصطلحات ومفاهيم الحسابات القومية
- ✓ تخفيف حجم الاستثمارات وفقا للاحتياجات الحالية مع مراعاة تطويرها حسب تطور درجة تطبيق النظام
- ✓ استخدام استمارة خاصة بالمنشآت الكبيرة وأخرى للمنشآت صغيرة الحجم
- ✓ أن يكون الترتيب المستخدم وفقا للترتيب المتوفر في القوائم والحسابات المالية لدى المؤسسات
- ✓ أن تكون أن تكون الاستثمار خاصة بالنشاط بدلا من أن تكون موحدة لمجموعة من الأنشطة

طريقة تنفيذ المسوح

✓ تقسيم المسح إلى قسم خاص بالمنشآت الكبيرة وآخر بالمنشآت الصغيرة

الفوائد المتحققة

- في حال ضمان التحديث الدقيق لأعداد المنشآت الغيرة فإنه يمكن تخفيض حجم العينة – الحاجة لمعاملات فنية فقط
- تخفيف استمارة المسح بالنسبة للمنشآت الصغيرة

التوقيت والإسناد الزمني للمسح

- ✓ المنشآت الكبيرة بعد انتهاء السنة والإسناد الزمني عن السنة السابقة
- ✓ المنشآت الصغيرة بشكل ربع سنوي وبإسناد زمني عبارة عن الشهر السابق للزيارة

سحب العينات

- ✓ أن يتم وفق معيار أعداد العاملين بالنسبة للأنشطة التي تكون العلاقة واضحة بين أعداد العاملين وحجم الانتاج
- ✓ وفق المبيعات أو الإيرادات للأنشطة التي لا توجد فيها علاقة واضحة وثابتة بين أعداد العاملين وحجم الانتاج

الفوائد التي يمكن تحقيقها

✓ استخدام المصطلحات ومفاهيم المحاسبة التجارية بديلا عن مصطلحات ومفاهيم الحسابات القومية

- تسهيل على المستجيب لكونها معروفة لدى المحاسبين بالمؤسسات المستجيبة
- توفير احصاءات تتناسب مع متطلبات القطاع الخاص (دراسات الجدوى الاقتصادية)
- تخفيف عبء تدريب الكادر المشرف على تنفيذ المسوح
- تخفيف مواطن الاجتهاد والرأي الشخصي

✓ أن يكون الترتيب المستخدم وفقا للترتيب المتوفر في القوائم والحسابات المالية لدى المؤسسات

- سرعة استجابة المؤسسات
- تخفيف عدد الأشخاص الذين سيعملون على مل الاستمارة في المؤسسة
- تسهيل عمليات التدقيق الميداني من خلال مقارنتها بنتائج القوائم المالية

مقترحات أخرى

مدى الفائدة المتحققة من تنفيذ مسح خاص بالمنشآت الكبيرة وآخر بالمنشآت الصغيرة

- الاستثمارات مختلفة
- التوقيت مختلف
- العينة وطريقة التنفيذ مختلفة
- المعلومات المطلوبة مختلفة

في حالة المنشآت الصغيرة هل هناك حاجة الى تنفيذ مسح بالشكل الاعتيادي بشكل دوري في حال

- تم توفير بيانات من خلال عملية تحديث السجل الاحصائي عن تطور أعداد المنشآت ومبيعاتهم
- تنفيذ مسح لجمع البيانات التفصيلية مرة كل خمس سنوات مسح

مقترحات أخرى

التوقيت المناسب لتنفيذ المسوح الاقتصادية

➤ بعد انتهاء السنة بالنسبة للمنشآت الكبيرة

- انتهاء اعداد حساباتها المالية

- تحتفظ بسجلات محاسبية

➤ أثناء السنة وبشكل ربع سنوي بالنسبة للمنشآت الصغيرة

- لا تمتلك حسابات منتظمة – تحيز الذاكرة

- ليس من الضروري جمع بيانات تفصيلية كما في حال المنشآت الكبيرة-

➤ جميع المنشآت بشكل سنوي؟؟؟

➤ جميع المنشآت بشكل ربع سنوي؟؟؟؟؟

سحب العينات

ما هو المتغير الأفضل لسحب العينات

- عدد العاملين

- الإيرادات

- رأس المال

- أخرى (الندرة، البيئة، المنطقة)

أم أن اختيار المتغير يعتمد على النشاط الاقتصادي

المقترح

استخدام العمالة - الأنشطة التي تكون فيها علاقة مباشرة بين الانتاج والعمالة كالصناعات والانشاءات

استخدام الإيرادات - أنشطة التجارة والخدمات

التفاصيل المطلوبة في الاستمارة

هل نحتاج إلى التفاصيل التالية كما هو الحال في معظم دول الإسكوا

- أعداد العاملين حسب مختلف الخصائص أم نترك هذه التفاصيل لمسح متخصص

- تعويضات العاملين حسب الخصائص- هل مسح خاص افضل لتوفير بيانات عن متوسط الأجر

- الإنتاج حسب السلعة أو الخدمة أم نكتفي باجمالي المبيعات والتغير بالمخزون

- هل يمكن الاكتفاء بالطريقة المتبعة في المحاسبة التجارية فيما يخص مستلزمات الإنتاج

اجمالي المشتريات – التغير في المخزون

- عند الحاجة إلى التفاصيل الدقيقة هل ندرجها ضمن المسح الدوري أم يفضل تنفيذ مسح خاص من خلال

اختيار عينة من عينة المسح الدوري

- هل نحتاج إلى معلومات عن المعاملات المالية وخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة